

الحبس إلى الغرامة ووصول دفعه الغرامة المحكوم بها وشهادة صادر عن الجهات الأمنية بحبس سلوكه أثناء وجوده في مركز اصلاح قفقا.

وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ احال مدعي عام اربد الطلب ومرفقاته إلى محكمة بداية جزاء اربد حسب الاختصاص عملاً بأحكام المادتين ٣٦٤ و ٣٦٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

نظرت محكمة بداية جزاء اربد الطلب رقم ٢٠٠٤/١٥١ واصدرت قرارها بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٦ الذي قضى أن شروط رد الاعتبار المنصوص عليها في المادتين ٣٦٤ و ٣٦٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية متوافره في الطلب وقررت رد اعتبار المستدعي.

لم يرتض النائب العام في اربد بهذا القرار قطعن فيه بهذا التمييز للسبب الوارد فيه .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة مطالعة خطية طلب فيها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز.

وفي الموضوع / وعن سبب التمييز : وحاصله النعي على القرار المميز خطأ برد اعتبار المميز ضده على الرغم أن شروط رد الاعتبار غير متوافره بحقه.

وفي ذلك نجد أن شروط رد الاعتبار المنصوص عليها في المادة ٣٦٤/٣/ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد جاء فيها على أن كل محكوم عليه بالغرامة الجنحية يعود اعتباره إليه حكماً إذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات بعقوبة جنحية أو بعقوبة أشد من تاريخ تنفيذه لعقوبة الغرامة تلك أو من تاريخ إنهاء مدة عقوبة الحبس التي استعويض عنها بالغرامة.

وبتطبيق القانون على وقائع هذا الطلب نجد أن المميز ضده كان قد حكم عليه في الدعوى البدائية الجزائية رقم ٢٠٠٢/٢٣٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣٠ بالحبس مدة اسبوعين والغرامة عشرة دنانير والرسوم.

وثبت انه قد تم استبدال عقوبة الحبس بموجب القرار الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٩ وتم دفع الغرامة المحكوم بها بنفس اليوم بموجب وصول المقبوضات المرفق بالطلب.

وحيث أن تاريخ تنفيذ العقوبة بحق المميز ضده قد وقع بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٩.

وحيث أن الطلب المقدم لرد اعتباره قد قدم في ٢٠٠٤/١٢/١٥ أي قبل مرور الثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة بحق المستدعي التي تتطلبها أحكام المادة ٣٦٤/٣ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث أن قاضي بداية الجزاء اصدر قراره محل هذا الطعن بالاكتفاء بالقول بأن الشروط المطلوب توافرها باعادة الاعتبار متوافره دون أن يكلف نفسه عناء استعراض وقائع الطلب وشروطه المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والاسباب الموجبة التي قام عليها الحكم فيكون قراره مشوباً بالقصور في التعليل والتسبيب وهذا السبب يرد عليه.

لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة القضية لمصدرها لاجراء المقتضى.

قراراً صدر بتاريخ ٥ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/١٤ م

عضو _____ و عضو _____ والقاضي المترايس

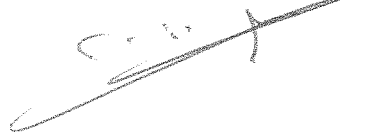






عضو _____ و

عضو _____ و





رئيس الديوان

دقيق

س.أ

